دار العدل:
قصة منشأة إسلامية قروسطية

ناصر الرباط

إن دراسة تاريخ العمارة الإسلامية في العصر الوسيط تطرح أمام الباحث مجموعة مشكلات تاريخانية مثيرة. بعض هذه المشكلات منهجية بحتة، أي أنها تتعلق بالأسلوب الذي ينتهجه الباحث لتحليل المادة التاريخية وعرضها. وبعضها الآخر متعلق بالمصادر الإسلامية المتوافرة، وهذه المشكلات مرتبطة بطبيعة المراجع المخطوطة والمكتوبة وبمحتواها، وهي تواجه الباحثين في أي فرع من فروع الدراسات التاريخية الإسلامية، كتاريخ العلوم والفنون والأدب. وأما بعضها الثالث فهو خاص بحقل العمارة نفسه، وهذه المشكلات أكثر صعوبة وتحدياً لأنها تتطلب من الباحث خطة خاصة تأخذ بعين الاعتبار الفروق النوعية والكمية بين نوعي المصادر اللازمة لدراسة أي منشأة: العنصر أو المكون الفراغي، أي الأبنية نفسها أو ما تبقى من آثارها، والعنصر أو المكون الوثائقي، أي المعلومات التاريخية التي خلّفها أولئك الذين عاصروا قيام تلك الأبنية واستخدامها.

توجد ثلاث حالات لنوعية العلاقة بين المكونين الفراغي والوثائقي سالفَيْ الذكر. في أفضل الحالات، يجد الباحث أن الأبنية التي يروم دراستها ما زالت قائمة بشكل مقارب لوضعها الأصلي، وأن المصادر التاريخية المتعلقة بها والمكملة لدراستها مبذولة ومتوافرة. في ثاني الحالات، تكون الأبنية ما تزال قائمة على حالها الأصلي، أو أقرب ما يكون إليه، ولكن المصادر التاريخية المتعلقة بها معدومة أو تكاد، وفي ثالث الحالات، وأصعبها على الباحث، تتواجد مصادر تاريخية موثوقة وموثّقة تصف منشأة ما، ولكن الباحث لا يجد أثراً قائماً لهذه المنشأة في الوقت الحاضر.

تلك هي الحال فيما يخص نموذجاً معمارياً هاماً من العصر الوسيط، ألا وهو دار العدل. يظهر مما بين يدينا من مصادر مكتوبة أن أول دار مخصصة للنظر في المظالم وإقامة العدل هي تلك التي أنشأها السلطان نور الدين محمود بن زنكي في دمشق حوالى

العام 1160. وبعد ذلك نجد إشارات لدار عدل ثانية أقامها السلطان الظاهر غازي ابن السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي حوالى العام 1189. ثم كرّت السبحة: خمس دور عدل أقيمت بالتتابع في القاهرة. أولاها تلك التي أسسها السلطان الكامل محمد بن العادل الأيوبي حوالى العام 1200، وآخرها تلك التي ابتناها السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون سنة 1335. أما ما قبل ذلك وما بعده فإننا لا نجد إشارات إلى أي مبانٍ قائمة بذاتها ومخصصة لإجراء العدالة في أيّ حاضرة إسلامية أو غير - إسلامية حتى قدوم العصور الحديثة وظهور مباني المحاكم وقصور العدل.

دور العدل السبعة تلك اختفت كلها وزالت. وتبقى معلوماتنا عنها معتمدةً على المصادر والوثائق التاريخية المخطوطة والمكتوبة، فيما عدا دار العدل الأخيرة التي ظلت قائمة في قلعة القاهرة حتى عام 1825 عندما هدمها محمد علي باشا الكبير لكي ينشىء مكانها جامعه الشهير. وما زالت لدينا بالنسبة لهذه المنشأة، بالإضافة للمراجع التاريخية، رسوم ومخططات ومناظير وواجهات من عمل الزوار الأوروبيين الذين قدموا القاهرة قبل عام 1825، وخاصة تلك التي خلّفها علماء الحملة الفرنسية النابوليونية على مصر (1798-1801) في موسوعتهم الشهيرة «وصف مصر»[1]. أما باقي دو العدل فليس لدينا سوى إشارات إليها في طيّات كتب الأخبار والتراجم والخطط التي راجت رواجاً شديداً في كلٍ من سورية ومصر في العصر الوسيط. وعلى الرغم من أننا نفتقد في هذه المراجع لتقارير متكاملة عن دور العدل وعن وظائفها وأهميتها وعمارتها وزخرفتها، فإن لدينا من الإشارات ما يسمح لنا برسم صورة هي أقرب ما تكون إلى الوضوح لتبيان أسباب ظهور وارتقاء، ثم اختفاء، تلك المؤسسة القضائية المعمارية الهامة والفريدة. وهذا ما سنحاول في هذا المقال سبره من خلال جمع وتمحيص وفرز وترتيب كل الدلائل والإشارات المتوافرة في مصادرنا لكي نشكل منها كلاً متكاملاً معتمدين على المنهج التشخيصي (لأنه يشبه علم تشخيص الأمراض من أعراضها في مبحثه) الذي طوره المؤرخ الإيطالي كارلو غينزبرغ (Carlo Ginzburg)[2].

(1) كتاب وصف مصر، اللوحة 26، خارطة مدينة القاهرة مع القلعة، واللوحات. 70 - 72، مسقط ومقاطع وواجهات ومناظير الإيوان الكبير. **La Description de l'Égypte, état moderne,** planches, tome premier (Paris, 1809).

(2) هذه الدراسة تعتمد اعتماداً أساسياً في أسلوب استعمال المصادر على النقاش النظري الرائع الذي قدمه=

قضاء المظالم تعريفاً هو «قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة. . . وهي وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ونصفة القضاء، وتحتاج إلى علو يد و عظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدي، وكأنه يمضي ما عجز القضاة وغيرهم عن إمضائه. . .»[1] ومن الأخبار المتواترة عن المسلمين الأوائل، يتبين لنا أن فض الخصومات وإجراء العدالة كانا من بين الاهتمامات الرئيسة للدولة منذ العصور الإسلامية الأولى. ولكن التمييز بين القضاء بشكل عام الذي يتطلب تخصصاً في القواعد الفقهية وقضاء المظالم الذي يعتمد على شوكة السلطان وتقديره للأمور في الفترات المبكرة صعب عملياً ونظرياً وتاريخياً لأن وظيفة القضاء نفسها لم تخصص لفئة محددة من الفقهاء إلا بعد القرن الثاني للهجرة. أما في البداية فإن القضاء كان من مهام الخليفة الرئيسة، يتولاها أنى شاء وينيب عنه غيره من أعوانه ومواليه وولاته متى شاء[2] .

وتختلف المصادر الإسلامية في تحديد أول من جلس جلوساً عاماً مخصصاً للنظر في المظالم من الخلفاء. فالبعض، كمالك بن أنس على رواية أبي زرعة الدمشقي، اعتبر أنه كان معاوية بن أبي سفيان، الخليفة الأموي الأول، والبعض الآخر، كالماوردي، اعتبر أن عبد الملك بن مروان هو أول من «أفرد للظلامات يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين»، وأما البعض الآخر فقد نسب الجلوس لعمر بن عبد العزيز. وقد داوم بعض الخلفاء الأمويين والعباسيين بعدهم، وحكامهم في المقاطعات الإسلامية

= كارلو غينزبرغ للطريقة التحليلية التشخيصية في تجميع وفرز وتركيب الأدلة، انظر:

Carlo Ginzburg, «Clues: Morelli, Freud, and Sherlock Holmes», in Umberto Eco and Thomas A. Sebeock, eds. The Sign of Three, Dupin, Holmes, Peirce (Bloomington, 1983) 81 - 118.

(1) العبارة الأولى للماوردي (م. 1058) في الأحكام السلطانية والثانية لابن خلدون (م. 1405) في المقدمة، كما أثبتهما رضوان السيد في مقاله «قضاء المظالم: نظرة في وجه من وجوه علاقة الدين بالدولة في التاريخ الإسلامي»، مجلة دراسات، المجلد14 ، العدد10 (1987) ص 157 - 181. النص، ص 159 - 160. أنا شاكر للأستاذ رضوان السيد للفته انتباهي لمقاله.

(2) رضوان السيد «قضاء المظالم»، ص 160 - 165؛ وانظر كذلك:

Jorgen Nielsen, «Mazalim and Dar al-Adl under the Early Mamluks » The Muslim World, vol. 66, N.2 (April 1976): 114-21, p. 115; J. Schacht, The Origins of Muhammadan Jurisprudence (Oxford, 1967) pt. 3, chptr.1.

المختلفة، على عقد جلسات النظر في المظالم في قصورهم. فنحن نقرأ عن زياد بن أبيه، والي معاوية بن أبي سفيان على العراق، والحجاج بن يوسف الثقفي، والي عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك على الشرق كله، يعقدون جلسات للنظر في المظالم في داري الإمارة في الكوفة والبصرة تباعاً. ثم نقرأ عن جلسات أبي جعفر المنصور والرشيد والمأمون في بغداد، وولاتهم في الأمصار. وكذلك الأمر بالنسبة للخلفاء الفاطميين، المناهضين للعباسيين، الذين واظب بعضهم على عقد جلسات العدل في قاعات العرش في قصورهم في القاهرة المعزّية. وكذلك فعل معاصروهم الغزنويون، السنيون المحاربون شديدو التعصب وأول من اتخذ السلطان لقباً للحاكم في أفغانستان الحالية[1] .

ولكن أول نص بحث صراحة في تنظيم المظالم وضرورة تحويلها إلى مؤسسة دائمة يعود لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (786 - 868)، قاضي قضاة هارون الرشيد وأول من تولى هذا المنصب، الذي نصح الخليفة في كتاب الخراج بالجلوس للمظالم مرة في الشهر أو الشهرين فيكون بذلك قدوة لولاته في الأمصار ورادعاً لهم لئلا يتهاونوا في شؤون القضاء[2] . وقد تطور جلوس المظالم لكي يصبح واحداً من رموز السلطة السياسية والشرعية الخليفية، خاصةً بعد منتصف القرن الثالث الهجري/ الثلث الأخير من القرن التاسع، بعدما فقد الخليفة العباسي قوة السلطنة وشوكتها لحساب المتسلطين البويهيين ثم السلاجقة. وقد لاحظ رضوان السيد أن الأقوياء ومستقلي الإرادة من الخلفاء العباسيين المتأخرين، كالمهتدي (868 - 869) الذي حاول استعادة السلطة من الأمراء الأتراك ولكنه فشل، والمقتفي (1136 - 1160) والناصر (1180 - 1225) اللذين استعادا للخلافة بعض هيبتها إثر تراجع السيطرة السلجوقية، قد اهتموا بمجالس المظالم كدليل على مشروعية خلافتهم الدينية والسياسية ولتأكيد فعالية سيطرتهم على شؤون الدنيا والدين معاً. وقد كان الأمر كذلك بالنسبة لبعض الولاة الأقوياء، كأحمد ابن طولون (868 - 884)، وكافور الإخشيدي (966 - 968) في مصر، اللذين جلسا بنفسيهما للنظر في المظالم كرمز لاستقلالهما بالسلطة عن الخليفة في بغداد من خلال

---

(1) تقي الدين المقريزي (م. 1441) **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، (بولاق، 1856) 207/2 - 208 .
(2) رضوان السيد «قضاء المظالم»، ص. 166 .

استئثارهما بوظائفه ومهامه[1] .

وقد شهد القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي تبلور النقاش حول النظر في المظالم وإقامة مجالس العدل كجزء من مهام السلطان السياسية. ولعل أهم من كتب في هذا الموضوع هو أبو الحسن الماوردي (م. 1057) الذي خصص باباً كاملاً لبحث ترتيب الكتّاب للنظر في المظالم في كتابه **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** الذي ألفه لدعم الخليفة العباسي في صراعه مع البويهيين مباشرة قبل تغلب طغرل بك السلجوقي على بغداد واستيلائه على السلطة بالقوة من البويهيين[2] . ثم تبعه الوزير الكبير نظام الملك الطوسي (1019 - 1092) في كتابه **ساست نامة** الذي وضعه لسلطانه ملكشاه السلجوقي، والذي بين فيه أن إقامة العدل واجب من واجبات السلطان الرئيسية[3] . وقد أصبح جلوس دار العدل مرتين في الأسبوع، الإثنين والخميس على الأغلب، من مهام السلطان الرسمية المقررة والمرسومة اعتباراً من نهاية القرن الحادي عشر وواظب العديد من السلاطين على حضور دار العدل بأنفسهم. وقد حضّ الفقهاء الذين ألفوا في النوع المعروف بنصائح الملوك أو مرآة الأمراء حكامهم على الحكم بالعدل وعلى وجوب اتباع أحكام القرآن والسنة النبوية ومثال الخلفاء الأولين وملوك الأقدمين العظام بالجلوس جلوساً عاماً للنظر في المظالم، كما فعل الحسن بن عبد الله العباسي في كتابه **آثار الأول في ترتيب الدول**، الذي ألفه للسلطان المملوكي بيبرس الجاشنكير عام 1308، والقاضي بدر الدين بن جماعة (1241 - 1333) في **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، الذي وضع إقامة العدل في المقام الثاني بعد مباشرة الجهاد في فترة كان الجهاد فيها من أهم وظائف السلطان[4] . ولكننا لا نجد أياً من هؤلاء الخلفاء

(1) رضوان السيد «قضاء المظالم»، ص. 170-172 .

(2) أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، (القاهرة، الطبعة الثانية، 1966)، ص 64 - 82؛ أبو يعلي محمد بن الحسين الفراء (م. 1066)، **الأحكام السلطانية** (القاهرة، 1966)، ص 73 - 90 يقدم نصاً منقولاً من الماوردي. انظر
Nielsen, «Mazalim and Dar al-Adl», 115, note 6.

(3) نظام الملك الطوسي، **ساست نامه**، ترجمة وتعليق السيد محمد العزاوي، (القاهرة، 1976)، ص39-40 .

(4) الحسن بن عبد الله العباسي، **آثار الأول في ترتيب الدول**، (بولاق، 1887)، ص. 114 ؛ وانظر كذلك القاضي بدر الدين بن جماعة **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، خاصة البابين الثاني والخامس، نشر:
Hans Kofler ed., Islamica, vols. 6 & 7 (1933 - 35) 6: 353 - 414, 7: 1 - 64.

والأمراء والسلاطين يبادر إلى إنشاء مبنى خاص لجلسات النظر في المظالم، وإنما كانوا يجلسون في أماكن مختلفة، تارة في ردهات القصور وتارة في قاعات العرش وتارة في باحات الجوامع أو أواوين المدارس. ثم أتى نور الدين محمود بن زنكي (1146 - 1174) ليستّن سنة جديدة في إقامة مبنىً خاص لدار عدله، وسار خلفاؤه من الأيوبيين والمماليك في سورية ومصر عليها حتى عهد الناصر محمد بن قلاوون (1294 - 1340، مع فترتي انقطاع بين 1295 - 1299 و 1309) وبنوا ست دور عدل أخرى على الأقل، ثم عادت الحال إلى سابق عهدها وعاد سلاطين مصر المماليك لعقد جلسات دار العدل، إن هم فعلوا، في قاعات مختلفة في قصورهم، وكذلك فعل حكامهم في سورية.

وإذا ما دققنا النظر في فترة ظهور وارتقاء دار العدل كمنشأة معمارية مستقلة وجدنا أنها تتوافق مع حدثين تاريخيين جليلين في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط الإسلامية وتنحصر بينهما. أولهما هو الرد الإسلامي على الغزوة الصليبية الأولى التي ابتدأت قبل نصف قرن من الزمن (1099)، ذلك الرد الذي بدأه زنكي بن آقسنقر (1127 - 1146) ثم نظمه وأجّجه نور الدين واستلم لواءه منه صلاح الدين، وثانيهما هو النهضة الإسلامية بعد الصدمة المغولية التي قضت على الخلافة العباسية في بغداد عام 1258 وهددت بقاء الإسلام نفسه، تلك النهضة التي قادها سلاطين المماليك بدءًا بالمظفر قطز (1259 - 1260) فالظاهر بيبرس (1260 - 1276) مروراً بقلاوون الألفي (1280 - 1290) وابنه الأشرف خليل (1290 - 1294) وانتهاءً بابنه الثاني الناصر محمد. أما المدن الثلاث التي شهدت إقامة دور العدل، دمشق وحلب والقاهرة، فهي بذاتها عواصم الملوك الذين قادوا الجيوش الإسلامية في مواجهة الصليبيين والمغول ابتداءً من نور الدين، الذي وحّد سورية، وبعدها مصر، في وجه الصليبيين، والذي نظّم جيشاً إسلامياً فعالاً ومهيأً عسكرياً ومعنوياً وعقائدياً لمقارعة أعدائه. هذه المدن الثلاث أضحت بعد موت نور الدين عواصم أيوبية، بدءًا بصلاح الدين الأيوبي الذي قسّم ممتلكاته بين أبنائه وأبناء إخوته، ومروراً بأخيه العادل أبي بكر وأبنائه وأبناء أبنائه. وفي القرن الثالث عشر تحولت هذه المدن إلى السلطة المملوكية، واتخذ سلاطين المماليك القاهرة عاصمة لهم ودمشق وحلب عواصم إقليمية. وخلال الفترة كلها، ما انفكت حركة الجهاد مستمرة في العواصم الثلاث، ولم تهدأ حتى منتصف القرن الرابع عشر مع

تراجع المد المغولي الإيلخاني، وتحوّل حكام الدولتين المغوليتين، الإيلخانية في إيران والقبيلة الذهبية في جنوبي روسيا إلى الإسلام وجنوحهما إلى السلام.

طبعاً لا يمكننا التأكيد بأن هناك علاقة مباشرة، أحادية، واضحة، ومؤكدة بين ظهور دار العدل وتأجج حركة الجهاد وحروب الاستعادة وإيقاف المد المغولي، ولكن التوافق الزمني الدقيق بين هاتين الظاهرتين، بالإضافة لعوامل اجتماعية وثقافية أخرى، يدفع للتأمل في الربط بين التطور المعماري والمؤسساتي لدار العدل وبين الأحداث التاريخية المتقدة حولها والتي أحاطت بنشوئها، من عسكرية وسياسية وعقائدية وحضارية، واقتراح تفسير لهذا التوافق. ويبدو أن دار العدل قد فقدت مبرر وجودها مع تغير تلك المعطيات التاريخية التي أفرزتها بادىء ذي بدء، وبالتالي فقد اختفت كمؤسسة مستقلة وكنموذج معماري من مفردات العمارة الإسلامية.

دار العدل في دمشق:

لا نعرف الكثير عن أول دار عدل أقيمت في دمشق، والتي تنسبها مصادرنا لنور الدين[1]. ويورد ابن الأثير، وهو أول مؤرخ نسب دار العدل لنور الدين، قصة طريفة لتبرير إنشاء نور الدين لدار عدله وإحيائه لعادة الجلوس للنظر في القصص والفصل بين المتخاصمين، ولو أن المبرر الحقيقي والباعث الأساسي كان ولا شك أبعد مراماً وأعمق تأثيراً مما تذكره الرواية. يذكر ابن الأثير أن نور الدين بنى دار العدل وأسماها دار الكشف أيضاً بسبب أن أمراءه لما قدموا دمشق اقتنوا الأملاك واستطالوا على الناس وخصوصاً أسد الدين شيركوه، عمّ صلاح الدين الأيوبي وواحد من كبار قواد نور الدين. وكثرت الشكاوى إلى القاضي فلم يقدر على الانتصار من أسد الدين فبلغ ذلك نور الدين، فأمر ببناء دار عدل. ولما علم أسد الدين بالقرار أحضر أصحاب ديوانه وقال لهم إن نور الدين ما بنى هذه الدار إلا بسببي وحدي لينتقم مني وإلا فمن هو الذي يمتنع عن القاضي غيري، والله لئن أحضرت لدار العدل بسبب واحد منكم

(1) أول من نسب دار العدل لنور الدين هو ابن الأثير (1160-1232) في **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية في الموصل**، تحقيق عبد القادر طليمات (القاهرة، 1963) ص. 168؛ ثم أبو شامة(1203 - 1268) في **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية** (القاهرة، 1871) 8/1؛ وسبط ابن الجوزي (م. 1256) في **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان** (حيدر آباد، 1952) ج 8، ق. 1، ص. 309؛ وابن كثير(1301 - 1373) **البداية والنهاية في التاريخ** (القاهرة، 1932 - 1939) 280/12.

لأصلبنه فإن كان بينكم وبين أحد منازعة فارضوه بكل سبيل، ولو أتى على جميع ما في يدي فإن خروج أملاكي من يدي أهون من أن يراني نور الدين بعين ظالم ويسوي بيني وبين آحاد العوام. ففعلوا وأرضوا الخصوم. فجلس نور الدين في دار العدل وقال للقاضي، «ما أرى أحداً يشكو من شيركوه»، فأخبره القاضي الخبر، فسجد وقال «الحمد لله الذي جعل أصحابنا ينصفون من أنفسهم قبل حضورهم عندنا». وكان دأب نور الدين أن يجلس في داره تلك في كل أسبوع عدة أيام ويحضر عنده العلماء والفقهاء، ويأمر بإزالة الحاجب والبواب، ويوصل إليه الشيخ الضعيف والعجوز الكبيرة، ويسأل الفقهاء عما أشكل عليه. وبذلك يكون نور الدين قد أحيا سنة النظر في المظالم ولمّ شعثها وأدخل عليها من التحسينات ما جعلها مؤسسة قائمة بذاتها، تحتل مبنىً جديداً خاصاً بها.

ولكننا لا نعرف موقع دار العدل تلك على وجه التحديد، ولو أننا نمتلك من الدلائل ما يسمح لنا بأن نقترح موقعاً لها الزاوية الجنوبية من مدخل سوق الحميدية الحالي داخل باب النصر الذي زال عند إنشاء السوق المذكورة[1]. وقد انطمست معالم هذا الموقع اليوم ولكنه ممكن التحديد على مخطط المدينة القروسطية التقريبي إلى الجنوب من القلعة وبابها الجنوبي (باب السر أو باب السعادة، وقد اختفت آثاره اليوم) مقابل المدرسة العذراوية[2]. وقد تعقدت مهمة تحديد موقع دار العدل إلى حد كبير عندما بدأت المصادر اعتباراً من القرن الثالث عشر تتحدث عن دار العدل ودار السعادة، التي أضحت مقراً لحكام دمشق الأيوبيين وبعدهم المماليك، وكأنهما مسميين لدار واحدة[3]. وقد ساعدتنا وفرة الإشارات إلى دار السعادة على تحديد موقعها الذي

(1) انظر النقاش حول صحة نسبة بناء دار العدل لنور الدين وحول تخبط المصادر في تحديد موقعها في مقال عبد القادر الريحاوي، «قصور الحكام في دمشق»، **الحوليات الأثرية العربية السورية**، المجلد22 :48 - 53 22 - 23 (1972 - 1973)؛ وانظر كذلك:

W. M. Brinner, «Dar al-Sa'ada and Dar al-'Adl in Mamluk Damascus», in Myriam Rosen-Ayalon (ed.), Studies in Memory of Gaston Wiet (Jerusalem, 1977), pp. 235-47.

(2) أول من بين موقع دار العدل ودار السعادة في دمشق هو

Jean Sauvaget, Les monuments ayyoubides de Damas (Damascus, 1940), 2:57 - 63.

(3) أبكر المصادر التي تتحدث عن الدارين كما لو كانتا منشأة واحدة هو أبو البقاء البدري (ولد1438)، **نزهة الأنام في محاسن الشام** (بيروت، 1980)، ص 18.

اقترحناه موقعاً لدار العدل أيضاً، ولكن هذه الإشارات نفسها لم تبين لنا الفرق بين الدارين. وفي اعتقادنا فإن دار العدل النورية كانت سابقةً لدار السعادة وضمّت إليها عندما أصبح النظر في المظالم جزءًا من وظائف حاكم المدينة الأيوبي وبعد ذلك المملوكي الذي أقام في القصر المسمى دار السعادة. ولا نعرف شيئاً عن مخطط دار العدل المعماري سوى أنه كان بها إيوان يفتح على عتبة أو باحة أو ما شابه ذلك[1] ، ولكننا يمكننا أن نعتبر أن دار العدل النورية قد شكلت النموذج الرائد، شكلياً ووظائفياً، الذي تطورت عنه دور العدل اللاحقة.

دار العدل في حلب:

وأما ثاني دور العدل وفق المصادر التاريخية فهي تلك التي أنشأها الظاهر غازي بن صلاح الدين الأيوبي سنة 1189، عندما كان حاكماً للمدينة في حياة والده، وربما بإيعاز منه[2] . ومع أن حلب كانت عاصمة لنور الدين قبل أخذه لدمشق فإنه لم ينشىء فيها دار عدل، ربما لأن الفكرة لم تخطر له حتى تمكن ملكه واتسعت سلطته لتشمل سورية الداخلية كلها[3] . وقد بنى الظاهر غازي دار العدل لجلوسه العام جنوبيّ القلعة بين السورين: الجديد الذي أنشأه إلى جانب الميدان، والسور العتيق. وكان غازي قد جدد سور المدينة والقلعة في الفترة ذاتها، وفتح أبواباً جديدة. ومما نعرفه عن أعمال غازي، يظهر أن دار العدل وإن كانت منشأة مستقلة فهي كانت، بحكم موقعها وتوضعها بين السورين وانفصالها عن باقي أرباض المدينة واتصالها مع دور الحكم في القلعة، تشكل جزءًا من المجموعة المعمارية السلطانية. فمما لا شك فيه أن غازي قد

---

(1) ابن طولون الصالحي (1475 - 1546). إعلام الورى فيمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق محمد أحمد دهمان (دمشق، 1984)، ص 92.

(2) عن دار العدل في حلب، انظر: عز الدين بن شداد(1217 - 1285)، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، مملكة حلب، م. 1، ق. 1، تحقيق دومينيك سورديل (دمشق، 1953) ص. 17؛ محب الدين محمد بن الشحنة (حوالى1426) الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، تحقيق جوزيف إليان سركيس (بيروت، 1909)، ص33-34، حيث يردد نص ابن شداد.

(3) هناك نص متأخر لسبط ابن العجمي (م. 1479) كنوز الذهب في تاريخ حلب) ينسب دار العدل لنور الدين، وقد اعتمده في تحليله Jean Sauvaget على الرغم من معارضته بذلك المصادر الأبكر، انظر:
Jean Sauvaget, Alep, essai sur le developpement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du XIX siècle (Paris, 1941) p. 126, n. 424.

قصد ضمّ دار عدله وميدانه، الذي بناه للعب الأكرة (البولو) والقبق (أي إصابة القرع من على صهوة حصان راكض) مع حاشيته إلى مجموعة قصوره عبر حصرها بين السورين وتوجيهها باتجاه القلعة لكي يضفي عليها صفة الخصوصية. وقد أكد التخطيط العمراني لمجموعة منشآت الظاهر غازي على تلك الخصوصية من خلال التحكم بمداخل ومخارج منطقة ما بين السورين واتصالها بالقلعة عبر ممر خاص ينزل منه السلطان من باب الجبل في القلعة إلى باب دار العدل، على حين كان عموم المراجعين يدخلون من جهة المدينة عبر الباب الصغير. وقد استعمل الظاهر غازي دار عدله منذ البداية للنظر في المظالم ولوظائف أخرى[1] . ويخبرنا ابن واصل أن السهروردي نزل في إيوان الدار عند زيارته لحلب كمبعوث من الخليفة العباسي ووعظ فيه[2] . ولكن أنواع الجلوس المختلفة كانت متشابهة في توزعها وفي بروتوكولها مما يسمح لنا بأن نفترض بأن دار العدل كانت أشبه ما يكون بقاعة العرش العامة بالنسبة للظاهر غازي.

وكما كانت سابقتها في دمشق فإن دار العدل في حلب أقيمت بالقرب من القلعة، مركز الحكم، ولكن ليس داخلها. وكما كانت دار السعادة بعمومها في دمشق تستخدم لاحتفالات متعددة، كذلك كانت دار العدل في حلب مقراً لجلسات مختلفة. ولكن العلاقة العمرانية الغامضة بين دار العدل والقلعة في دمشق طوّرت في حلب من خلال حصر دار العدل بين السورين وفصلها عن النسيج المدني ووصلها بالقلعة بممر خاص. وقد استمرت هذه التطورات في دور العدل المتلاحقة في القاهرة. فبعد المحاولة المملوكية الأولى الشبيهة بالحل المعماري في حلب، انتقلت دور العدل القاهرية اللاحقة لداخل القلعة إلى مواقع قريبة من دور الملك من جهة ومن مداخل العموم من جهة أخرى، لكي تلبي حاجات الخصوصية السلطانية والانفتاح على الرعية في آن واحد.

---

(1) هذا الوصف مركب من نصوص عدة: كامل الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب** (حلب، 1920) م. 2، ص4 ,7 - 8 ,111؛ ابن شداد، **الأعلاق الخطيرة**، م. 1، ص. 17 ,21 ,25؛ ابن الشحنة **الدار المنتخب**، ص34 ,41 - 42 ,51؛ Sauvaget Alep, p. 146.

(2) ابن واصل (م. 1298) **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**. تحقيق جمال الدين الشيال (القاهرة، 1960)، 180/3.

دور العدل في القاهرة

كانت القاهرة آخر العواصم الأيوبية الكبرى التي حازت على دار عدل خاصة بها. فقد بنى الكامل محمد بن العادل الأيوبي دار عدل داخل قلعة الجبل في القاهرة حوالى العام 1200 بين دارين حكوميتين أخريين، دار النيابة وقاعة الصاحب. وقد حوّلت هذه الدار لاحقاً إلى سكن لأحد أكابر الأمراء في الدولة المملوكية، بعد تحويل وظيفتها إلى دور العدل الجديدة[1]. ثم جاء الظاهر بيبرس الصالحي ليبني دار عدل ثانية عام 1263، خارج القلعة هذه المرة ولكن تحت أسوارها مباشرة وبمواجهة الميدان الأسود وسوق الخيل[2]. ولم يستعمل بيبرس دار عدله لجلسات النظر في المظالم فقط، وإنما قعد بها أيضاً أيام العروض العسكرية ليشهد فصائل فرسانه ومماليكه تمر أمامه من الميدان بمحاذاة أسوار القلعة باتجاه الصحراء[3]. وقد حوّل الناصر محمد بن قلاوون هذه الدار إلى طبلخانة، أي مقر الفرقة الموسيقية السلطانية التي كانت تضرب مزاميرها وتدق طبولها وتزعق كوساتها (أي صنجاتها) مرتين يومياً كرمز لتواجد السلطان في قلعته.

ولما جاء قلاوون الصالحي إلى السلطة عام 1280 انتقل مركز دار العدل ثانية إلى داخل القلعة، إذ تخبرنا المصادر أن قلاوون هدم القبة الظاهرية التي كان بيبرس بناها داخل القلعة وبنى مكانها قبة جديدة اتخذت دار عدل خلال فترة حكمه[4]. ولكن قلاوون نفسه لم يجلس في دار عدله تلك لأنه كان أغتم، أي لا يتقن العربية، ولهذا فقد فوّض نظر دار العدل لواحد من كبار أمرائه الذين يتقنون لغة البلاد ويعرفون عاداتها:

(1) يرد ذكر بناء دار العدل الكاملية في المصادر التالية: شهاب الدين النويري (م. 1331) **نهاية الأرب في معرفة الأدب**، مخطوطة بدار الكتب المصرية، معارف عامة 549، م. 30، ص. 63؛ المقريزي، **الخطط**، 204/2؛ المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق محمد زيادة، م. 1، ق. 1، ص. 202.

(2) يرد ذكر بناء دار العدل الظاهرية في: المقريزي، **الخطط**، 205/2؛ المقريزي، **السلوك**، م. 1، ق. 2، ص. 501.

(3) ابن عبد الظاهر، **الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر**، تحقيق عبد العزيز الخويطر (الرياض، 1976)، ص. 210.

(4) يرد ذكر بناء دار العدل المنصورية في: ابن عبد الظاهر، **تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور**، تحقيق مراد كامل (القاهرة، 1961)، ص. 138؛ ناصر الدين ابن الفرات (م. 1405/1404) **تاريخ الدول والملوك**، تحقيق زريق وعز الدين (بيروت، 1939) 38/8؛ المقريزي، **الخطط**، 212/2.

لاجين، الذي أصبح سلطاناً بدوره واتخذ نفس لقب أستاذه، المنصور. وبعد قلاوون جاء ابنه الأشرف خليل ليهدم قبة أبيه، أو إيوانه، حيث إن الكلمتين كانتا تستعملان بالتبادل في مصادرنا للدلالة على المبنى نفسه، ويبني مكانه الإيوان الأشرافي الذي ما برح مستخدماً كدار للعدل حتى مجيء الناصر محمد الذي هدم إيوان أخيه بدوره وأعاد بناءه ثانية[1] . هذه السلسلة من الهدم وإعادة البناء لمنشأة واحدة في القلعة خلال نصف قرن فقط إن دلت على شيء، فهي تدل على طموح السلاطين لأن يكونوا أصحاب أكثر الأبنية أبهة وأهمها وظيفياً وأقربها إلى الرعية: دار العدل.

بإمكاننا أن نوضح هنا أن مصطلحي قبة وإيوان ليسا بغريبي الاستعمال في تاريخ العمارة الإسلامية للدلالة على قصور الحكم. فهذا الاستعمال، أي إطلاق الجزء على الكل، وارد ومعروف منذ إيوان كسرى الذي كان قصراً مهيباً للأكاسرة الساسانيين في المدائن، شمالي بغداد[2] ، ومنذ القبة الخضراء في دمشق التي عمّرها معاوية بن أبي سفيان كدار إمارة حوالى العام 650، والتي ربما كان بعض موقعها قصر العظم الحالي، والقباب الخضراء اللاحقة، أموية كانت أم عباسية في الرصافة، واسط، بغداد، وربما غيرها من عواصم الأمصار[3] . ولكنه يمكننا أن نستنتج أيضاً من الاستعمال التبادلي لمصطلحي قبة وإيوان فيما يخص منشآت المماليك أن داري عدل

(1) يرد ذكر بناء دار العدل الأشرفية في: بيبرس المنصوري (م. 1325) **التحفة الملوكية في الدولة التركية**، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان (القاهرة، 1978)، ص232 ؛ ابن الدواداري، **كنز الدرر وجامع الغرر**، ج. 8 ، **الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية**، تحقيق أورليخ هارمان (القاهرة، 1971) ص. 345 ؛ المقريزي، **الخطط**، 206/2، ابن أياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى (القاهرة، 1982) ج. 1 ، ق. 1 ، ص. 378 .

(2) لأجل مناقشة تطور استعمال الإيوان في العمارة الإسلامية انظر:

The Encyclopedia of Islam 2 (EI2), art. «Iwan» by Oleg Grabar, Vol. IV, 287-9; Nasser Rabbat, «The Iwans of the Madrasa of Sultan Hasan», Newsletter of the American Research Center in Egypt, No. 143/144 (Fall/Winter 1988/89) 5 - 8.

(3) يرد ذكر قبة معاوية في: دمشق في ابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق صلاح الدين المنجد (دمشق، 1951-1954) 134/2؛ ابن كثير **البداية والنهاية في التاريخ**، 143/9 ؛ عبد القادر الريحاوي، «قصور الحكام في دمشق»، 34/22 - 36 . وقد نوقشت القباب الخضراء في عدد من الدراسات مثل:

Oleg Grabar, «Al-Mushatta, Baghdad and Wasit», in J. Kritzeck and R. B. Winder, The World of Islam: Studies in Honour of Philip K. Hitti (London, 1959), pp. 105-6; Jacob Lassner, The Topography of Baghdad in the Early Middle Ages: Texts and Studies (Detroit, 1970) n. 22, pp. 339-40; Charles Wendell, «Baghdad: Imago Mundi and Other Foundation Lore International Journal for Middle Eastern Studies, 2 (1971): 117-20.

بيبرس وقلاوون، وبعدهما دار عدل الأشرف خليل، قد احتوت كل منها على إيوان وقبة، ربما خلف الإيوان، مما يعطينا فكرة عن ترتيبها المعماري ويجعلنا قادرين على الربط تاريخياً ونوعياً بينها وبين الإيوان الكبير الذي حلّ محلها والذي بناه الناصر محمد على دفعتين ليشكل آخر حلقة في سلسلة دور العدل وليبقى قائماً حتى سنة 1825 عندما أزال محمد علي باشا أنقاضه ليبني جامعه الكبير في قلعة القاهرة.

الإيوان الكبير:

عندما ولي الناصر محمد السلطنة عام 1294 كان صبياً لا يتجاوز الثامنة من عمره. وبعد فترتي حكم عاصفتين اغتُصب فيهما العرش مرتين منه، عاد الناصر إلى العرش عام 1310 ليحكم حكماً مطلقاً لمدة واحدة وثلاثين عاماً. وقد ابتدأ بتغيير معالم القلعة تغييراً جذرياً مباشرة بعد عودته الثالثة إلى العرش. ومن ضمن هذه التغييرات أعاد الناصر محمد بناء الإيوان الكبير مرتين، الأولى سنة 1315. والثانية سنة 1334 [1] . هذا الإيوان الكبير، الذي أسمته المصادر دار العدل أيضاً، ثم حرّف اسمه حوالى القرن القرن السابع عشر ليصبح «ديوان يوسف»، حُفظت مخططاته في كتاب «وصف مصر» (La description de l'Égypte) الذي أنتجه علماء الحملة الفرنسية. **(الشكل 1)** ويبين المسقط الفرنسي أن الإيوان الكبير كان مفتوحاً من ثلاث جهات: الشمال ـ شرقية التي شكلت واجهته الرئيسة والجنوب ـ شرقية والشمال غربية. أما الجهة الرابعة، والتي قامت قبالة القصر الأبلق الذي بناه الناصر محمد أيضاً ليكون صالة عرش خاصة، فقد كانت عبارة عن جدار حجري سميك، فُتحت فيه خمسة أبواب مقوسة: الأوسط الكبير الذي استعمله السلطان في دخوله، وإثنان صغيران من كل جهة. وقد كان هذا الباب المتوسط مشابهاً للأبواب المملوكية الخارجية بنصف قبته المقرنصة وزخرفته المشهّرة (أي المرصوفة بالتتابع حجراً أحمر وحجراً أسود) ومَكسَلتيه (أو مصطبتيه)،

(1) لأجل مناقشة موسعة عن تطور قلعة القاهرة وتحول مبنى دار العدل فيها، راجع پول كازانوڤا، **تاريخ ووصف قلعة القاهرة**، ترجمة أحمد دراج (القاهرة، 1974) خاصة123-127 ؛ ولأجل قائمة كاملة بالمراجع التي تذكر بناء دار العدل الناصرية، راجع الفصول الثالث والرابع والخامس من أطروحتي للدكتوراه:
Nasser Rabbat, PhD dissertation, «The Citadel of Cairo, 1176-1341: Reconstruction Architecture from Texts» (MIT, 1990).

وربما كان القصد منه الرمز إلى مدخل حرم القصور السلطانية التي تقع خلف الإيوان الكبير والتي كانت محرمة على غير السلطان وخاصة الخاصة، في حين كان الإيوان الكبير فراغاً شبه ـ عام ومفتوحاً للخارج.

ويشبه مخطط الإيوان الكبير من الداخل مخطط بازيليكا (Basilica) محورة ومربعة تقريباً، بجناحه المتوسط الكبير والجناحين الجانبيين الأقل عرضاً. وقد شكلت هذه الأجنحة صفوف أعمدة غرانيتية هائلة أعيد استعمالها من أوابد فرعونية. وقد تم الاستحواذ على هذه الأعمدة رمزياً عبر حفر اسم السلطان وألقابه على سطحها[1]. وكان الجناح الأوسط ضعف عرض الجناحين الجانبيين، وفي منتصف المسافة إلى الجدار الخلفي قامت قبة خشبية واسعة كانت مكسوّة بالقيشاني الأخضر. وقد حمل هذه القبة اثنا عشر عموداً توضعت على مسقط مربع، وأما الانتقال من مربع إلى دائرة لكي تُحمل القبة فوقه فقد حُقق عن طريق أربع حنيات مقرنصة خشبية ضخمة ورائعة. وقد كتبت ألقاب السلطان بأحرف هائلة الحجم ولونت بالذهب واللازورد على شريط دائر على كامل محيط القبة الداخلي[2].

أما واجهة الإيوان الكبير الرئيسة بأبوابها الخمسة المقوسة، واحد كبير أوسط وأربعة صغار على طرفيه، فقد أشرفت على باحة واسعة أمامها استعملت لعرض الجند وتوزيع الإقطاعات عليهم. (**الشكل 2**) وقد علا أقواسها الخمس صفّان من النوافذ التوأمية المقوسة، فوقها شريط كتابة كوفية عريضة يغطي كامل طول الواجهة. وقد مكنتنا دقة التصوير الفرنسي من تبين محتواها القرآني، وهو جزء من الآية 32 من سورة إبراهيم، ﴿الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم. . .﴾ وأغرب ما في الأمر أننا وجدنا تتمة الآية مثبتة على رسم الجدار الداخلي للإيوان مواجه القبة في كتاب «وصف مصر»، وهذا أسلوب في الزخرفة الكتابية ما

(1) كما يلاحظ في الوصف المسهب لعمارة الإيوان الكبير، وإن كان بعضه مغلوطاً، مع شكلين: مخطط ومنظور في:

Richard Pococke, A Description of the East and Some Other Countries, vol. I, Observations on Egypt, (London, 1743-45), p. 33, pl. 14.

(2) راجع وصف الإيوان الكبير في كتاب أوليا چلبي الذي أقام في قلعة القاهرة حوالى العام 1670 والذي يسمى الإيوان، ديوان السلطان الغوري، كما يفعل أغلب الكتاب من العصر العثماني:

Evliya Çelebi, Seyahatnamesi, Mümin Çevik (ed.) (Istanbul, 1984), 9-10: 389.

عهدناه عند المماليك، ولعل الرسام الفرنسي قرأ الكتابة على الواجهة الخارجية فقط ولم يتمكن من إثباتها كلها على لوحة الواجهة التي رسمها فاضطر إلى استكمالها على لوحة الواجهة الداخلية مما سبب لنا التساؤل عن دقة وأمانة النقل والتمثيل في لوحاته. وقد انتهت الواجهة بشراريف مملوكية نجدها على معظم أوابد تلك الفترة ربما كانت مسايرة لشراريف الجامع الناصري الذي ما زال قائماً في القلعة عبر الباحة من موقع الإيوان الكبير.

يمكننا الاستنتاج من هذا العرض السريع للوحات «وصف مصر» الخاصة بالإيوان الكبير أن المنشأة كلها كانت هائلة المقاييس، وأن هذه العظمة والسعة في تفاصيلها ومكوناتها ربما كانت مقصودة لكي تعكس أمام الرعية القادمة لحضور جلسات دار العدل أو أمام مبعوثي الدول الأخرى القادمين في سفارات لدى البلاط المملوكي صورة الأبهة والرفعة والعظمة التي ارتأتها الدولة المملوكية لتمثيل نفسها والتي ابتغاها الناصر محمد لنفسه.

جلوس دار العدل:

يوجد لدينا وصف مفصل لجلوس دار العدل كما نظمه الناصر محمد يعود إلى المؤرخ الموسوعي الدمشقي ابن فضل الله العمري (1301 - 1349) صاحب موسوعة «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار»، الذي شغل منصب كاتب سر السلطان الناصر. وقد نقل المؤرخون اللاحقون، من أمثال المقريزي والقلقشندي، لبّ وصفهم لجلوس دار العدل عن ابن فضل الله العمري وأضافوا إليها بعض الملاحظات عن تطوره على زمنهم، أي حوالى قرن من الزمن بعد الناصر محمد[1] .

واظب الناصر محمد على الجلوس بدار العدل يومي الإثنين والخميس ما دام مقيماً في قلعته. فقد كان يخرج في يوم دار العدل مبكراً من قصوره الجوانية والخدم

(1) راجع شهاب الدين ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق دوروتيا كرافولسكي، (بيروت، 1986) ص. 100-102؛ المقريزي، **الخطط**، 208/2-209؛ القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، (القاهرة، 1914-1916) 44/4-45, 62، وهو كذلك يقدم وصفاً لجلوس دار العدل في دمشق، 194/4-197، وفي حلب222/4-225، وفي غرناطة271/5؛ رضوان السيد «قضاء المظالم»، ص. 175-176؛ وانظر كذلك:
Nielsen, «Mazalim and Dar al-Adl», 128-32.

أمامه، ويمر عبر الدهليز الواصل ما بين القصر الأبلق والإيوان الكبير، ثم يدخل من تحت الباب الكبير المقرنص ويجلس على كرسي خاص منخفض موضوع تحت سرير الملك المنصوب في منتصف الجدار الخلفي للإيوان، والذي لم يكن يستعمل إلا في مناسبات استقبال السفراء. وبمجلسه هذا يشكل الناصر محمد قمة دائرة تترتب حوله، فيقعد عن يمينه قضاة القضاة الأربعة، الشافعي فالحنفي فالمالكي فالحنبلي الذين يمثلون السلطة التشريعية الشرعية، يليهم وكيل بيت المال، وهو معادل وزير المالية، وناظر الحسبة، وهو معادل وزير التموين اليوم. ويجلس عن يسار السلطان كاتب السر، أي في حالة الناصر محمد ابن فضل الله العمري ذاته[1]، وهو المختص بتلقي القرارات عن السلطان، وقدامه ناظر الجيش، أي المعادل لرئيس الأركان اليوم، وبعده جماعة موقّعي الدست، أي كتاب الجلسات، تكملة حلقة حول السلطان. ومن المرجح أن هذه الدائرة في الجلوس كانت تتوضع تحت القبة الخضراء كأنها كانت صدىً وظيفياً لمهابة القبة أو أن القبة شكلت انعكاساً لعظمة السلطان في جلوس دار العدل. ويكون السلطان قريباً من مسقط مركز القبة دلالةً على كونه مركز الجلسة ومركز السلطة كلها.

ويصطف خلف السلطان عن اليمين واليسار فتيان المماليك الخاصكية، أي أولئك الخصيصين به والمفضلين لديه، والجمدارية، الذين شكلوا حرسه الخاص. وعلى بعد تقدير خمسة عشر ذراعاً عن يمنته ويسرته، يجلس أكابر ذوي السن من أمراء المئين، وهم أمراء المشورة، وهم في المصطلح المملوكي أصحاب أعلى الرتب إذ يملك كل منهم مئة مملوك، وفي الحرب يقود ألفاً، وهم يعادلون في مصطلحنا اليوم ألوية الجيش. وقد كان ثمة أربعة وعشرون أميراً منهم على عهد الناصر محمد، ولعل جلوسهم كان مرتباً على صفين على اليمين واليسار من السلطان، كل منهما مكون من إثني عشر كرسياً. ويلي أمراء المشورة من أسفل منهم أكابر الأمراء وأرباب الوظائف وقوفاً، ومن ورائهم باقي الأمراء من أمراء الطبلخانة (ثاني الرتب المملوكية، وهم يملكون أربعين مملوكاً وتدق على أبوابهم الطبلخانة مثل السلطان وأمراء المئين) وأمراء العشرات (مالكي عشرة مماليك) وقوفاً أيضاً. ويقف خلف هذه الحلقة المحيطة بالسلطان الحجاب والدوادارية (كتاب الجيش) لإحضار قصص أرباب الضرورات

(1) مقدمة دوروتيا كرافولسكي لابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ص. 10 .

الذين قدموا للنظر في مظالمهم. وتقرأ القصص على السلطان فما احتاج إلى مراجعة القضاة راجعهم فيه وما كان متعلقاً بالعسكر تحدث مع الحاجب وناظر الجيش فيه، ويأمر في البقية بما يراه.

يمكننا أن نتخيل أن صفوف أكابر الأمراء امتدت أمام صف الأعمدة الداخلي المواجه للقبة، في حين وقف باقي الأمراء بين صفيّ الأعمدة عن يمين ويسار القبة. أما الفراغ الواسع أمام القبة، التي جلست تحتها حلقة السلطان وقضاته وكتّابه، ففيه يقف أرباب القصص والحجاب والدوادارية. هذا التصور لهيكلية جلوس دار العدل كما نظمها الناصر محمد مهم وضروري لتبيان وظيفية العمارة كما يمكن أن نستقرئها اعتماداً على المخطط الذي خلفه لنا علماء الحملة الفرنسية. فإذا ما أمعنا النظر في ترتيب جلوس دار العدل وجدناه ينطبق تماماً على ترتيب مخطط الإيوان الكبير المعماري. فهل يدل هذا التطابق على أن منطق الإيوان المعماري كان يتبع أسلوب وترتيب المجالس التي كانت تعقد فيه؟ هل يمكننا أن ننظر إلى العمارة على أنها استجابة مدروسة وواعية ومباشرة للوظيفة الخاصة برسومها ونظمها والتي لأجلها أنشىء المبنى؟ وهل يمكننا أن نقرر أن الناصر محمد قد هدم الإيوان الأشرفي وأعاد بناء إيوانه مرتين لكي يعيد ترتيب عناصره المعمارية بما يتوافق مع الرسوم الجديدة التي أدخلها في نفس الوقت على جلوس دار العدل؟

• الحقيقة أننا لا نملك جواباً قاطعاً على أيّ من هذه التساؤلات، ولكن كل الأدلة تشير إلى أن الجواب إيجابي بالنسبة لكل منها. وتبقى دار عدل الناصر محمد كمنشأة معمارية مختلفة تمام الاختلاف، فراغياً ووظيفياً ومفاهيمياً، عن النماذج المعمارية المملوكية المعروفة والدارجة، كالقاعة والمجلس والقصر، أو النموذجين المحددين التي نُسبت إليهما في الماضي، قاعة الصالح نجم الدين أيوب في قلعة الروضة (حوالى 1240) كما تظهر في مخططات «وصف مصر»، والمشاهد الفاطمية كمشهد الجيوشي (1085) ومشهد السيدة رقية (1133)[1]. إنها، في الحقيقة، نسيج وحدها، وهي لا تتبع أي

(1) راجع المقالين اللذين بحثا في مسألة أصل مخطط دار العدل:

Alexandre Lézine, «Les Salles Nobles des palais Mamelouks», Annales Islamologiques, 10 (1972) pp. 65 and 71; Doris Behrens-Abouseif, «The Citadel of Cairo: Stage for Mamluk Ceremonial», Annales Islamologiques, 24 (1988), pp. 77-78.

سابقة معمارية إسلامية معروفة، ولو أننا نجد في مخططها أصداء شكلية وفراغية من ذلك النوع المعماري الشهير، البازيليكا، الذي اقتبسته الكنيستان الأرثوذوكسية والكاثوليكية على حد سواء لتعتمداه في مخطط أغلبية الكنائس المسيحية، والذي لم يفقد مع ذلك دلالة أصله الوظيفي، أي كونه مجلس الحكم الأمثل في العصر الروماني، حيث كانت تُعقد جلسات المحاكم وحفلات الاستقبال الرسمية على حد سواء[1] . بل وربما بقي هذا النموذج المعماري معروفاً ومستعملاً في الشرق القديم بعد انتشار المسيحية، كما يظهر من قصر حكم المنذر بن الحارث الغساني (حكم 569 - 581) في الرصافة (سرجيوپوليس الكلاسيكية) قرب الرقة ذي المخطط البازيليكي[2] ، بل وحتى في العصور الإسلامية الأولى كما يبدو من القصور الأموية في الصحراء السورية والأردنية، خاصة قصر المشتى الذي ينسب للخليفة الأموي الوليد بن يزيد (743)، وذلك القصر غامض الهوية، قصر البنات، الذي عُثر عليه في الرقة والذي نسبه قاسم طوير لنور الدين بن زنكي وأرخه لعام 1168[3]. ولكن بُعد الزمن بين القصور الإسلامية المبكرة وعمارة الناصر محمد وانعدام أي نموذج وسيط في مصر الإسلامية لا يسمح لنا بالاستفاضة في محاولة تتبع الأصل المعماري للإيوان الكبير. كل ما يمكننا إثباته هو أن الإيوان الناصري الكبير، الذي مثّل النموذج المعماري الأخير لدور العدل، قد طُور ليستوعب وظائف الجلوس السلطاني في البلاط المملوكي، وقد حكمته بشكل رئيسي في عمارته وفي ترتيبه الفراغي تلك الاعتبارات الوظيفية والمراسيمية

(1) على الرغم من أن صورة البازيليكا قد ارتبطت في أذهاننا بالكنائس ولكن هذا النموذج المعماري لم يفقد أبداً دلالته الملوكية والاحتفالية التي طوّر أصلاً من أجلها، انظر:

Irving Lavin, «The House of the Lord», Art Bulletin, 44 (1962): 16-17; William MacDonald, The Architecture of the Roman Empire: An Introductory Study (New Haven, 1982) p. 53 and n. 21.

(2) أول من بين أن المبنى البازيليكي خارج أسوار الرصافة (سرجيوپوليس) هو قصر حكم المنذر بن الحارث الغساني وليس بكنيسة هو جان سوڤاجيه في:

Jean Sauvaget, «Les Ghassanides et Sergiopolis», Byzantion, 14, (1939): 115-130 (reprinted in Mémorial Jean Sauvaget (Damascus, 1954), pp. 147-64).

(3) عن القصور الأموية انظر:

Henri Stern, «Notes sur l'Architecture des châteaux omeyyades», Arts Islamica, 11-12, (1946): 89-92. Richard Ettinghausen From Byzantiun to Sasanian Iran and the Islamic World (Leiden, 1972), pp. 62-64.

الشبيهة بتلك التي ظهرت أساساً في بازيليكات الحكم في الفترات الهيلينستية الرومانية، والإسلامية المبكرة.

الخلفية التاريخية لظهور واختفاء دار العدل:

يبقى السؤال الأكثر أهمية هو خلفية ظهور دور العدل الإسلامية السبع المعروفة في رقعة محددة وفي زمن مؤطر بفترة حروب الاسترجاع من الغزوة الصليبية ورد الغزوة المغولية بعدها، وهما الغزوتان الشرستان اللتان هددتا المنطقة وغيرتا منحى تاريخها وكادتا أن تزيلا هويتها الحضارية والثقافية والدينية. وليس ذلك فقط، بل إن دور العدل المعروفة قد أنشئت كلها في العواصم الثلاث، دمشق وحلب والقاهرة، التي كانت في الوقت نفسه المراكز الرئيسة للجهاد. وقد كان مؤسسو الدول الإسلامية التي أخذت على عاتقها رأب الصدع ولمّ الشمل وتوحيد الأراضي الإسلامية كلهم أمراء محاربين من أصول تركية أو كردية اعتمدوا بشكل شبه مطلق على جيوش من الفرسان القادمين أو المجلوبين إلى البلاد من الأصول نفسها. وقد كان بناة دور العدل السبع قواداً فعالين من المحيط نفسه، برزوا في ميدان الجهاد كما برزوا في ميدان الإصلاحات الداخلية. ولعلها ليست مصادفة تاريخية أن أول بانٍ لدار عدل كان السلطان نور الدين محمود بن زنكي، أول موحد للجبهة الإسلامية في وجه الصليبيين. ولعلها ليست مصادفة تاريخية كذلك أن آخر بانٍ لدار عدل كان السلطان الناصر محمد بن قلاوون، الذي تمكن بفضل مزيج من الحنكة والدهاء والقوة الحربية والتهديد العسكري من إيقاف المد المغولي الإيلخاني، وساهم في تحوّل حكام الدولتين المغولتين، الإيلخانية في إيران والقبيلة الذهبية في جنوبي روسيا إلى الإسلام وجنوحهما إلى السلام.

من البديهي أن العلاقة بين قيادة الجهاد والاهتمام به والاستعداد المثابر من أجله، وبين بناء دور العدل لم تكن علاقة أحادية، سببية، ومباشرة، ولكنها، على الأغلب، نبعت من الظروف التاريخية العصيبة والصعبة التي فرضت على الحكام المسلمين في الشرق الأوسط خلال قرون ثلاثة، ابتداءًا من نهاية القرن الحادي عشر وحتى منتصف القرن الرابع عشر، أن يركزوا على إبراز المواصفات المقبولة والمُحبذة إسلامياً. وقد حاول كل الأمراء الحاكمين من سلاجقة وأراتقة وزنكيين وأيوبيين ومماليك وغيرهم أن يعززوا صورتهم القائمة على تمثيلهم لأنفسهم كحماة للدين الحنيف من خلال تركيزهم على دورهم العسكري في الجهاد ضد البيزنطيين والصليبيين

والأرمن والمغول وكل البدع والهرطقات الداخلية.

ولم يكن هذا التوجه نتيجة مباشرة للظروف التاريخية الخارجية فقط، ولكنه استُعمل أيضاً من قبل الحكام الجدد لتحقيق مآرب أخرى على الساحة الداخلية[1]. فقد كان هؤلاء الأمراء المقاتلون حكاماً غير عرب لأرض عربية، وكانوا مدركين لكونهم، بنظر رعيتهم العربية، من أصول عرقية وطبقية دنيا، بل إن آخر مجموعة منهم، المماليك، كانوا عبيداً يُشترون ويُدربون ويُحررون لاستلام مراكزهم في الجيش والسلطة. وبالتالي فإنه لم يكن بإمكان هؤلاء الأمراء الاعتماد على أصولهم العرقية أو الطبقية لتأكيد شرعية حكمهم وأحقية فوزهم بالسلطة، بل كان من الضروري بالنسبة لهم التركيز على مبررات أخرى لتسويغه. وأيّ المبررات أكثر نفاذاً وشعبية، في الفترة الحرجة التي واجه الإسلام فيها أكبر تحد في تاريخه، من صورة الحاكم المسلم المجاهد والعادل بغض النظر عن أصله؟ وقد كان معظم هؤلاء الأمراء حقاً على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقهم، فقد كانوا مجاهدين، مصابرين للعدو في ساحات القتال، كما أكدت جميع المصادر الموجودة بين يدينا. وعلى الرغم من اعتمادهم على البطش وعلى أسلوب الحكم المطلق في توكيد سلطتهم الداخلية فقد سعوا في الوقت نفسه لاستجلاب الرعية عن طريق تعظيمهم لشرائع الإسلام وإعلانهم التقيد بمبادئه واهتمامهم بنشره وترسيخه، وعلى هذا فقد اهتموا بإنشاء أنواع الأبنية الدينية من مساجد ومدارس وخوانق وربط، ورعاية الفقهاء والصوفية والفقراء ورحمة العاجزين والمحتاجين، والتقيد بالشرع وتنفيذ أحكامه في مجالس عدلهم. وركزوا على الدعاية لهذه الصفات التي نسبوا أنفسهم إليها في ألقابهم الملكية أو السلطانية الطويلة، المتباهية، والمنقوشة على كل منشأة أقاموها مثل «الغازي والمجاهد» «مبيد الطغاة والملحدين» و«بغية الطالبين» و«قامع الكفرة والمشركين» و«نصير الغزاة والمجاهدين» و«كهف الفقراء والمساكين» و«ذخر الأيتام والمحتاجين» والتي عرفت ابتداءً من القرن الحادي عشر رواجاً وانتشاراً شديدين حتى أصبحت جزءًا من مستلزمات الملك ومظهراً من مظاهره

(1) لأجل نقاش مسهب عن العلاقة بين الثقافة والإيديولوجية السياسية والمشروعية في العصر المملوكي المبكر، راجع، دوروتيا كرافولسكي، «الدولة المملوكية: البنية والمشروعية من خلال «مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري»، في كتابها **العرب وإيران: دراسات في التاريخ والأدب من المنظور الأيديولوجي**، (بيروت، 1993) ص. 89-123.

الرسمية وفقدت بالتالي مغزاها وزال عنها رونقها الأصلي بسبب استخدامها من قبل كل الحكام، كبرت مناصبهم أم صغرت.

هذه النقطة تقدم دليلاً مادياً ملموساً على وعي الحكام لأهمية المحافظة على صورتهم كحماة الدين وأبطال الجهاد ومحقي الحق ورافعي الظلم ومشجعي العمران، وهي بالتالي تدعم الفرضية التي طرحناها لتبرير قيام دار العدل. فقد لاحظ كل من ياسر طبّاع ونيكيتا إليسيف من خلال تحليلهما لمجموعة ألقاب نور الدين ابن زنكي المحفوظة على عماراته أنها قد تغيرت بشكل جذري إثر انتصاراته المبكرة على الصليبيين في مطلع حكمه. وعندما قارَنا ألقابه بألقاب أبيه زنكي، تبين لهما أنها، على خلاف ألقاب أبيه، كانت كلها عربية اللغة، إسلامية المضمون والتوجه[1]. فعلى سبيل المثال وجد لقب المجاهد في ستة عشر نقشاً من بين الثمانية والثلاثين نقشاً المحفوظة والمعروفة، على حين وُجد لقب العادل، وهو لقب نور الدين الرسمي الذي اختاره بنفسه، في كل النقوش.

من المرجح أن نور الدين بن زنكي قد اتخذ هذين اللقبين لإبراز التزامه الإسلامي، ومن المرجح أيضاً أن بناءه لدار العدل وإحياءه لعادة الجلوس فيها كانا نابعين من الاعتبار نفسه. وكذلك الحال بالنسبة لتابعيه، فإن بناء دار العدل شكل، بالإضافة لوظيفته المباشرة، أداة دعائية مهمة ورائعة. كانت دار العدل إذن واحدة من المظاهر المؤكدة لشرعية الحاكم واستحقاقه للسلطة بالنسبة لسلاطين الأيوبيين والمماليك. ويبدو أن الشعار الذي كانت دار العدل بأبهتها ومدلولاتها تطرحه هو التالي: إن الحاكم العادل هو حاكم شرعي. وقد دعمت الظروف التاريخية هذا التوجه وجعلت الرعية متقبلة وميّالة لهذا النوع من الصفات في الحكام. ونحن نجد أن الأمراء المتميزين من أمثال نور الدين بن زنكي وصلاح الدين الأيوبي والظاهر بيبرس والمنصور قلاوون قد احتلوا مكانة خاصة في واقع زمنهم وفي المخيال الجماعي لمن جاء

(1) عن تطور الألقاب في عهد نور الدين انظر:

Nikita Elisséff, «La titulature de Nur al-Din d'après ses inscriptions», Bulletin d'Études Orientales, 14 (Damascus, 1952-54), 155-96; Yasser Tabbaa, «Monuments with a Message: Propagation of Jiha under Nur A-Din (1146-1174)», in, The Meeting of Two Worlds: Cultural Exchange between East and West during the Period of the Crusades, V.P. Goss & C. V. Bornstein eds. (Kalamazoo, Mi, 1986), 223-40.

بعدهم، فنحن ما زلنا نتغنى بهم حتى اليوم وما زلنا نضرب المثل بمنجزاتهم وصفاتهم من خلال التاريخ والفولكلور والقصص الشعبية.

ومع حلول القرن الرابع عشر، وخلال حكم الناصر محمد الطويل، استقرت الخارطة السياسية للشرق الأوسط وتوطدت سلطة السلطنة المملوكية وتأكدت شرعيتها في عيون رعيتها وجيرانها، وزال مؤقتاً خطر الغزو الخارجي، مغولياً كان أم أوروبياً. ومع نهاية القرن الرابع عشر، نجد أن المماليك قد استكانوا لدعة العيش ورغده واستمرأوا حياة الرخاء والبذخ وفقدوا اهتمامهم بالجهاد، وبدأ تركيزهم على إبراز المواصفات المرغوبة إسلامياً في حكمهم يذوي ويخف. ومع أن أبناء الناصر محمد الذين حكموا بعده واظبوا على جلوس دار العدل عملاً بسنة أبيهم، فهم قد أهملوا البروتوكول الدقيق المتعلق به. وابتداءً من حكم الظاهر برقوق (1382 - 1399) مؤسس الدولة المملوكية الثانية أو البرجية، أهمل الجلوس في الإيوان الكبير وصار السلاطين يجلسون لإجراء العدالة في قاعة في الإسطبل السلطاني على فترات متقطعة[1]. وقد ترافق ذلك مع إهمال معظم أوجه النشاط الأخرى التي اتخذها الأمراء المتقدمون لإثبات حيوية دعمهم للمسلمين والإيفاء بمتطلبات الإسلام.

هذه الفرضية محكومة بالطبع بطبيعة المصادر المتوافرة التي ربما كانت تخفي بعض العوامل التاريخية الأخرى التي لو عرفناها لربما كانت غيرت تأويلنا. ولكن التوافق الزمني بين ظهور دور العدل الإسلامية وبين تأجج الجهاد ضد الصليبيين والأرمن والمغول يدعم النظرية ويؤطرها تاريخياً. ولعله من المثير أن نلاحظ أن الدولة المملوكية البرجية قد شهدت محاولتين قصيرتي العمر لإحياء سنة دار العدل في الإيوان الناصري الكبير في القلعة على عهدي كل من السلطانين برسباي وقايتباي[2]، اللذين أعادا السنن والتقاليد القديمة أيضاً، واللذين حاولا في نفس الوقت بعث فكرة الجهاد. فقد أرسل برسباي (1422-1437) أسطولاً احتل جزيرة قبرص وقضى على دولة الصليبيين

(1) المقريزي، **الخطط**، 207/2؛ ابن قاضي شهبة، **تاريخ ابن قاضي شهبة** (دمشق، 1977، ص 789. ابن أياس، **بدائع الزهور**، ج. 1، ق. 2، ص. 388.

(2) عن التطورات الحاصلة في الإيوان الكبير خلال الفترة المملوكية البرجية انظر:

Doris Behrens-Abouseif, «The Citadel of Cairo: Stage for Mamluk Ceremonial», pp. 40-45.

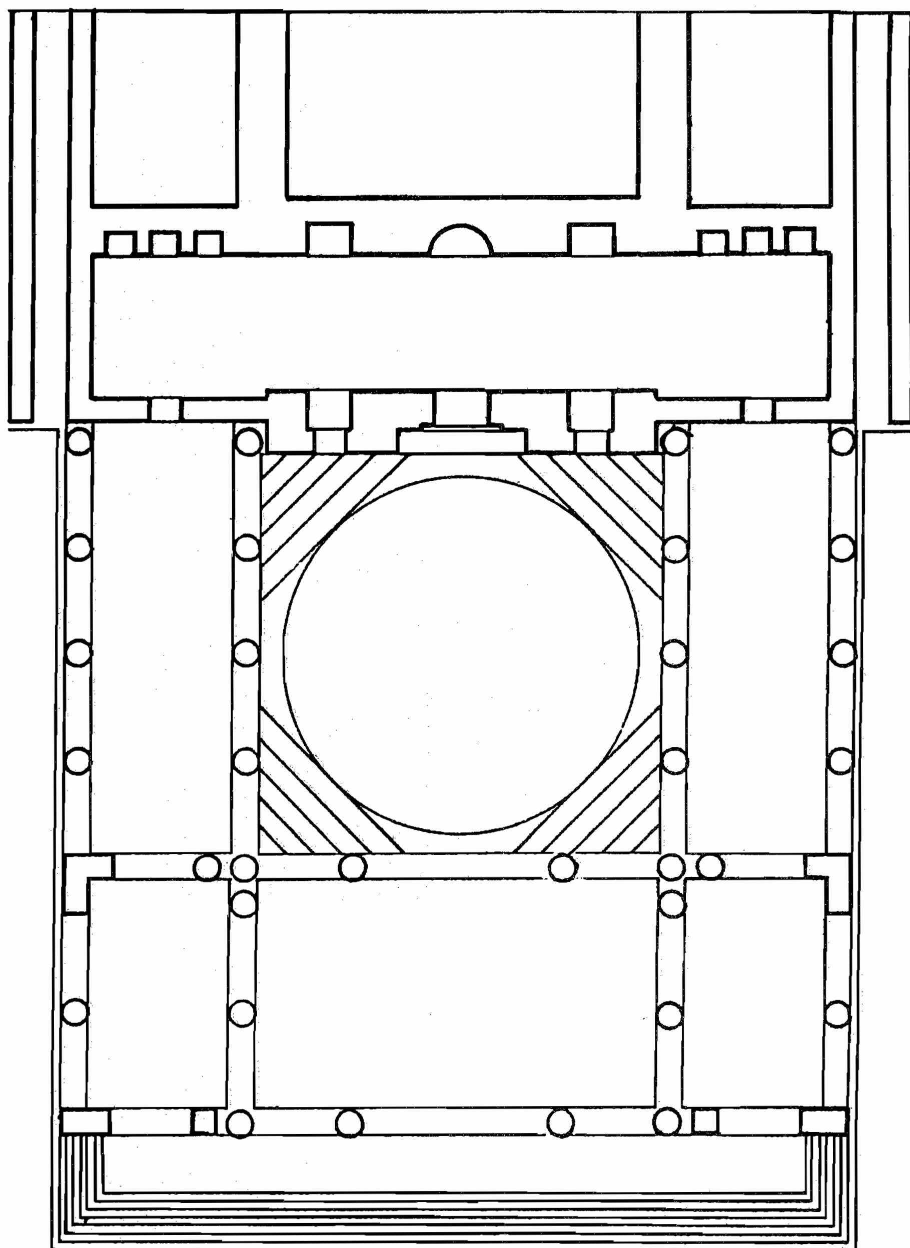
المتأخرة هناك، في حين قضى قايتباي (1468 - 1496) على دولة آرمينية الصغرى في كيليكية، التي شكلت شوكة في جنب الدولة المملوكية.

فهل كانت تلك مجرد صدف؟

N. L. Rousseau Sc.

Ech. des Fig. 1.....7

20 Mètres


0 5 10 20 30 40 50 60 70 80 Ft.

